

المحاضرة رقم 03: أساليب التمويل المتاحة للمؤسسة

مفهوم التمويل: يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية و تسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها، ويقصد بالتمويل الحصول على الأموال اللازمة من اجل إنشاء أو تطوير مشروع ما، أما حديثا فالتمويل أصبح يقصد به تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة و العائد المتوقع.

محددات الاختيار بين مصادر التمويل: لأجل القيام بعملية التمويل فإن المؤسسة تقيم مختلف مصادر التمويل المحتملة على ضوء الاعتبارات التالية:

- حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة و الفترة الزمنية التي سيتم توظيف الأموال خلالها.
- تكلفة التمويل مقارنة مع معدل التكلفة السائد و مع عائد الاستثمار المتوقع.
- آجال التسديد و تزامنها مع التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من استغلال الاستثمارات الممولة.
- القيود و الشروط التي يفرضها الممولون على المؤسسة.

مصادر التمويل:

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال، وهي تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم بميزانية المؤسسة. سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، داخلية أو خارجية، و نستطيع أن نميز بين ثلاث أنواع من مصادر التمويل وهي:

***أولا: التمويل الذاتي:**

تعتبر الأموال الذاتية من المصادر التقليدية لتمويل المؤسسة، وهي عبارة عن الأموال المتولدة عن فائض الإنتاج أو الناتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة و كذا مخصصات الاهتلاك و المؤونات.

عناصر التمويل الذاتي:

1- **الأرباح المحتجزة:** هي عبارة عن ذلك الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو في سنوات سابقة، حيث أن المساهمين ينتظرون المقابل لما استثمروه من أموال في المؤسسة- متمثلة في الأرباح- بينما الإدارة المالية تحاول الحفاظ على وضع مالي ايجابي لتقوية مركزها المالي من ناحية، أو لتلبية احتياجات النمو و التوسع من ناحية أخرى، لذا فهي ترغب في إرضاء المساهمين بمنحهم جزء من الأرباح و احتجاز الباقي لأغراض التمويل، و من العوامل التي تؤثر على نسبة احتجاز الأرباح ما يلي:

- التشريعات و القواعد القانونية.

- المركز المالي للمؤسسة.

- طبيعة الديون المترتبة بذمة المؤسسة.

- عدد مالكي المؤسسة و الوضع الضريبي لهم.

و تأخذ الأرباح المحتجزة العديد من الأشكال أهمها:

أ- الاحتياطي القانوني: وهو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد للمؤسسة من تكوينه، وهو إلزامي يحدده القانون.

ب- الاحتياطي النظامي: يتم تكوينه طبقا للنظام الأساسي للمؤسسة، و يشترط فيه تحديد نسبة من الأرباح لأغراض معينة و لا تستطيع المؤسسة العدول عن تكوين هذا الاحتياطي ما لم يعدل نظام المؤسسة.

ج- احتياطات أخرى- اختيارية:- حيث تقوم الجمعية العامة بتكوين احتياطات اختيارية، وهي التي تضمن ازدهار المؤسسة أو تكفل توزيع أرباح ثابتة قدر الإمكان للمساهمين.

2- الاهتلاك: وهو تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على الاستثمارات، نتيجة للاستعمال أو التلف أو التقادم .

- يتمثل الدور المالي للاهتلاك في إعادة تكوين الأموال المستثمرة بهدف ضمان تجديد الاستثمارات مع نهاية عمرها الإنتاجي، إذ يتم حجز مبالغ سنوية لصالح المؤسسة كتمويل ذاتي إلى حين صرفها فيما بعد.

3- المؤونات: وهي عبارة عن مكون مالي من أموال المؤسسة، يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل، وتبقى مجمدة لغاية زوال أو تحقق الخسائر المحتملة والأعباء التي كونت لأجلها هذه المؤونة.

مزايا التمويل الذاتي:

- الاستقلالية النسبية نتيجة عدم اللجوء إلى القروض الخارجية وما يتبعها من شروط وأعباء.

- يشجع المؤسسات على القيام باستثمارات جديدة بأقل تكلفة ممكنة.

- لا يصاحبه زيادة في عدد أسهم المؤسسة وبالتالي تفادي زيادة الأصوات في مجلس الإدارة.

- تحقيق وفورات ضريبية والتي تمثل حصة كبيرة من التمويل الذاتي.

عيوب التمويل الذاتي:

- عدم رضا المساهمين إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة.

- عدم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة في السوق، مما يؤدي إلى النمو البطئ وحرمان المؤسسة من فرص استثمارية مربحة.

- الاستعمال غير العقلاني لموارد التمويل الذاتي مقارنة بباقي الموارد، نتيجة ترسخ فكرة أن أموال التمويل الذاتي دون تكلفة.